

عبد الحسين شعبان

جذور التيار الديمقراطي في العراق: قراءة في أفكار حسين جميل، هل انقطع نسل الليبرالية العراقية؟!

(بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ٢٠٠٧). ٣٠٤ ص.

عماد الشيخ داود

باحث في العلوم السياسية.

- ١ -

يعد كتاب جذور التيار الديمقراطي في العراق، الذي يقع في ٣٠٤ صفحات، لمؤلفه الأكاديمي والحقوقى العراقي د. عبد الحسين شعبان تنمة لبرنامج تبناه الكاتب على مدى تاريخه السياسي والبحثي واتسم بالوسطية والاعتدال والحث على إشاعة قيم التسامح والمحبة، في ظل ظروف توالى فيها على الأمة الكثير من العوائق والنكبات ومثبطات أعمال تلك القيم السامية منذ نكبة فلسطين حتى حدوث الهزة الارتجاجية الأميركية على الوطن العربي والعالم الإسلامي في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، التي وردت تحت عنوان «خطة نشر الديمقراطية في العالم» بعد أن صنفت الإدارة الأميركية، التي يقودها الصقور من أنصار الليبرالية الجديدة، دول العالم إلى موالية ومارقة، كذريعة لاجتياح الأخيرة منها والعمل على تفكيك بناها عن طريق استخدام أسلوب

«الصدمة العسكرية في إحداث التغيير»، لاسيما في النموذج العراقي الذي شهد إثر إعلان الحرب عليه في العام ٢٠٠٣ تفكيكاً شاملاً لمؤسساته وإعادة تشكيلها على أسس تفتيتية وانقسامية بشكل غير مسبوق، تزامن معها تصاعد وتأثر حالات انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي مارستها بعض الجماعات المسلحة والمؤسسات الأمنية التي تعمل وفق آليات نظام المرتزقة، فضلاً عن الأخطاء الجسيمة للقوات العسكرية النظامية، الأمر الذي ساهم في الابتعاد كلياً عن تحقيق مفهوم «التمثل الاجتماعي» (Social Assimilation)، الذي سعت تيارات الليبرالية الكلاسيكية وغيرها من التيارات الوطنية العراقية لتحقيقه منذ عشرينيات القرن المنصرم، ومنها التيار الذي ينتمي إليه المحامي والسياسي الراحل حسين جميل، الذي تناول الكاتب شخصيته المرموقة كنموذج لتوصيف الدور الوطني الذي لعبته الليبرالية العراقية الكلاسيكية

الجادر جي الابن (رفعت)، وحسين جميل،
والجادر جي الكبير (كامل).

في القسم الأول يستعرض الكاتب أصل فكرة الليبرالية وبروزها كتقاليد سياسية أولاً وفلسفة اقتصادية — سياسية ثانياً، ونظرية عامة تقوم على منظومة قيمية أخلاقية ثالثاً وأخيراً، مع التركيز على مضامين التسامح والميل إلى الإصلاح التي تنطوي عليها الفكرة، لينتقل بعدها إلى الحديث عن مفهوم الليبرالية الجديدة من خلال مناقشته أفكار فوكوياما وحتميته بشأن نهاية التاريخ، وكذلك ما جاء به هانتنغتون من آراء، التي عدت أساساً لترويض الخيول الجامحة المتمثلة بالدول غير المطيعة أو المارقة (Rogue States) التي تحمل أنظمتها السياسية، طبقاً لرؤيتهم، بذور التطرف، والظلامية، والأصولية، وكأن المعسكر الذي ينتمي إليه أصحاب التنظيرات أعلاه لا علاقة له بإذكاء أركان ذلك المثلث حين قدم دعمه للنظم التوتاليتارية والسلطوية التي صادرت كل أشكال الحريات العامة والحقوق الإنسانية في العالم الثالث، ما دعا إلى إنبات تلك البذور.

وفي القسم الثاني من الكتاب، ينتقل المؤلف إلى استعراض سيرة حياة حسين جميل وتأثره مع رفاقه منذ عشرينيات القرن المنصرم بأفكار عصرهم التي كانت مزيجاً من التوجهات اليسارية، والاشتراكية، والماركسية، فضلاً عن المسارات الليبرالية في أوساط المثقفين، وكذلك تأثرهم بكتابات نيقولا حداد وسلامة موسى التي كانت تنادي بالديمقراطية، والعلمنة، وتحقيق العدالة

منذ نشأتها. في مبادرة ذكية لتنشيط الذاكرة واستحضار مساهمات الرواد في تصحيح الأخطاء والسعي لبناء دولة «القانون والحريات العامة» الديمقراطية، كمحاولة من المؤلف لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وإعادة وضع العربية على السكة من جديد بعد أن تم إخراجها عنها عنوة، جزئياً بفعل السياسات غير المحسوبة للنظم السياسية التي توالى على حكم العراق من جهة، وجزئياً بفعل القوة الطاغية لآلة المحتل العسكرية من جهة ثانية. بالإضافة إلى الإخفاق الملموس للنخب السياسية الحالية التي لبست لبوس «الليبرالية الجديدة» في إدارة الحكم وإعادة تشكيل مؤسسات الدولة من جديد، وهي الإشكالية التي حملت مؤلف الكتاب على السعي للإجابة عن التساؤل الآتي:

بعد ما حدث في العراق من زلزال بفعل الفاعل الأميركي وحلفائه، هل من الممكن أن نقارن بين دور «الليبرالية الجديدة» في العراق اليوم، والدور الريادي «الليبرالية الكلاسيكية» فيه التي استمدت أساسياتها من مبادئ الليبرالية الكلاسيكية العالمية، حين راهنت الأولى على أن «التغيير والإصلاح يمكن أن يأتيا من الخارج» حتى لو كان بفعل التدخل العسكري والاحتلال؟

لقد قسم الكاتب مؤلفه إلى مقدمة وأربعة أقسام، فضلاً عن جزء أخير تضمن كلمات قيلت في رثاء حسين جميل، حيث كتب الدكتور شعبان القسمين الأول والثاني منها، واستمد القسمين الثالث والرابع من كتابات لرواد من المدرسة الليبرالية الكلاسيكية في العراق وهم

جماعة الأهالي في أثناء فترة حكومة توفيق السويدي (٢٣ شباط/ فبراير ١٩٤٦ – ٣٠ أيار/ مايو ١٩٤٦) ودوره المميز في إدارة المعارضة البرلمانية حتى صبيحة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ التي مثلت التاريخ الفاصل لحدوث القطيعة بين «التيار الليبرالي» و«التيار اليساري» الذي شهد في داخله التنافر بين الخط القومي والحزب الشيوعي، كما وثق له في العديد من المؤلفات التي منها كتابات حنا بطاطو، وازدراء التيار الأخير الحديث عن البرلمانية ليتم استبدال مفهوم الشرعية الدستورية بالشرعية الثورية، الأمر الذي جعل مفهوم المعارضة السياسية التي كان أحد أبرز أقطابها الحزب الوطني الديمقراطي في العراق يتلاشى إلى غير عودة.

في القسم الثالث ينقلنا المؤلف إلى مراجعة شيقة لكتاب جدار بين ظلمتين لبليقيس شرارة ورفعت الجادرجي^(١)، الذي كان بمثابة إعادة إحياء للفكرة الليبرالية من خلال التركيز على ضرورات احترام جمالية البشر وحقوقهم وخصوصيتهم الفكرية والشخصية على جميع المستويات، من خلال استعراض معاناة رفعت داخل جدار السجن (خلال سبعينيات القرن المنصرم) وزوجته بليقيس خارج تلك الأسوار. وما يرويه كل واحد منهم على انفراد من مكابدات جعلته يبرز تحت وطأة الظلمات والظلمات في آن واحد، جراء الاحتباس الذي وصلت إليه حرية الفكر والرأي، وكذلك الحق في الحياة والحق في محاكمة عادلة، من خلال

الاجتماعية، لتتم الإشارة إلى دور جميل في التأسيس للعديد من الجمعيات ومنها «الانتصار لحرية الفكر والبحث العلمي» و«جماعة الأهالي» و«جمعية الإصلاح الشعبي السرية» التي أُجيزت في أعقاب انقلاب بكر صدقي - حكمت سليمان في العام ١٩٣٦، وكذلك حصوله على إجازة تأسيس جريدة الأهالي التي نادت بوثيقة الشعبية التي كانت «شيئاً من الاشتراكية، و شيئاً من الليبرالية، وفيها ما يختلف عنهما، ليدور الحديث بعد ذلك عن انقلاب بكر صدقي وموقف عبد الفتاح إبراهيم، أحد أعضاء جمعية الإصلاح، المعارض منه، على الرغم من دعم جماعة الأهالي للانقلاب وانخراط أعضائها في حكومته بذريعة أن آفاق التغيير السلمي وصلت إلى طريق مسدود، ما دفع إبراهيم إلى كتابة مذكرته الشهيرة إلى جماعة الأهالي التي تضمنت العبارة التالية: «إنكم حطمتم حركتنا عندما مكنتم الجيش من حيازة السلطة، ولسوف تدفعون ثمن ذلك».

يشار إلى أن الذريعة أعلاه هي السابقة التاريخية التي تعكزت عليها فيما بعد الكثير من النخب السياسية العراقية وقادت إلى جملة من الانقلابات والدساتير المؤقتة وإلى حالة عدم الاستقرار السياسي، ومن ثم الإتيان بالاحتلال.

بعدها يستمر الكاتب في بيان الظروف التي دعت إلى تأسيس وإجازة الحزب الوطني الديمقراطي وانبثاقه عن

(١) بليقيس شرارة ورفعة الجادرجي، جدار بين ظلمتين (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣).

بالعديد من حقب التاريخ ليتوقف كثيراً أمام فكر المعتزلة وقولهم «بالعدل» و«بحق الأمة في الرقابة على الإمام وخلعه». وكذلك عند فكر الحنفية وظهور مدرسة الرأي لديهم. فضلاً عن استعراض الأفكار التي قالت بضرورة تقديم مصلحة الناس على جميع مصادر التشريع. وهي جملة الأفكار والآراء التي دعت إلى بروز حركة البحث والمناظرة العلمية آنذاك.

وبالانتقال من تلك الحقب إلى عصر الدساتير، يتحدث حسين جميل عن المشاركة العراقية في كتابة وسن دستور ١٨٧٦ العثماني، وعن القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥ الذي اعتبره وثيقة «جديرة بالاعتبار» على الرغم من بعض العيوب، التي كان في الإمكان تجاوزها بتطوير النص الدستوري وتحقيق التوازن بين السلطات لولا تدخل المحتل البريطاني آنذاك وانحراف البرلمانية عن جادة الصواب كما يذكر فائز عزيز أسعد في كتابه انحراف النظام البرلماني في العراق^(٢).

وجرى في الفرع الثاني من القسم الرابع الحديث عن أساليب الحكم المتبعة في العالم، ورؤية جميل لنظام الحكم الديمقراطي الأفضل للبلدان العربية، وكذلك نظام الانتخاب الأمثل لتشكيل المجالس النيابية، مع التركيز على أهمية

سرد أحداث تعرّض الزوج للاعتقال ومن ثم الحكم عليه بالسجن المؤبد، وضغوط البيئة على الزوجة من وراء ذلك. ليجري الحديث من بعده عن الكيفية التي بموجبها تم رد الاعتبار إلى رفعت وإطلاق سراحه من المعتقل جراء حاجة النظام السياسي الماسة إلى فكره وعلميته، وهو ما يميّط اللثام عن الواقع المؤلم لنمط الحريات الأكاديمية والفكرية في العراق منذ ابن حنبل إلى يومنا الحاضر. وهذا ما حمل د. شعبان على التساؤل في خاتمة القسم: عن السبيل الذي يمكن أن ينتشل الناس من المحنة التي طالت ظلمتها، لاسيما في أعقاب الاحتلال وما جاء به من تشظ وعنف منفلت ولهات وراء المصالح الأنانية الضيقة، لي طرح في خاتمة المطاف نصيحته الحقوقية التي جاءت لتنبيه الأذهان وتذكّرها بضرورة العودة إلى التقيد بمبادئ الليبرالية السياسية.

وتحت عنوان «فصول من كتابات حسين جميل»، يأتي القسم الرابع من الكتاب بمثابة رسالة أخرى يذكّر بها الدكتور شعبان من يريد أن يتذكر، ويصح مساراً خاطئاً أن له أن يصحح. فقد استل في الفرع الأول من القسم أعلاه مقدمة كتاب حسين جميل الحياة النيابية في العراق^(٢) التي وثقت لتاريخ البرلمانية والحقوق في العراق، منذ برلمان سومر في الألف الثالث ق.م، مروراً

(٢) حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥ - ١٩٤٦: موقف جماعة الأهالي منها (بغداد: مكتبة المشي، ١٩٨٣).

(٣) فائز عزيز أسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق ([بغداد]: دار الحرية للطباعة والنشر، ١٩٧٥).

أما في القسم الأخير من الكتاب فيوثق المؤلف لمجموعة من النصوص لشخصيات عربية وعراقية كتبت لثناء حسين جميل في أثناء الحفل التأييني الذي أقامته المنظمة العربية لحقوق الإنسان/ لندن، التي وردت وفي رحمها الكثير من المعاني والدلالات القيمة ومن الواجب الاطلاع عليها والاستنارة بها بغية تحقيق أنموذج الحاكمية الرشيدة.

تجدر الإشارة إلى أن الدكتور شعبان جعل مؤلفه مفتوح النهايات من غير خاتمة أو خلاصة، تاركاً للقارئ استنباطها من بين السطور والصفحات، في رسالة صامته استمدها المؤلف من شخصية الراحل حسين جميل، الذي آثر الصمت في نهايات حياته كرد فعل على كل ما أتت به الأيام من مأس وآلام وتبدد لفكرة دولة القانون، وإعمال حقوق الإنسان لتُخلف الانقلابات استثنائات، والاستثنائات احتلالات جرت معها الولايات والمعاينة.

— ٢ —

نتوصل عبر مراجعتنا لهذا الكتاب إلى أن:

● هذا المؤلف يعد واحداً من أهم المؤلفات التي أصّلت لفكر حسين جميل والتيار الليبرالي الكلاسيكي العراقي، الذي ساهم، وبشكل فاعل، في التأسيس للديمقراطية منذ أكثر من ثمانية عقود في البلاد. وتأتي أهميته أيضاً من طريقة إعداده المميزة التي قدمت لنا أسلوب عمل منظم ومرتب ونابع من حقيقة الواقع العراقي، لتضعه أمام النخب السياسية

استقلال القضاء. وضرورة تمتع الأفراد بحق التقاضي، والأسلوب القانوني النابع من سيادة الشعب لفرض حالات الطوارئ التي باتت هماً يؤرق كل عربي. لينهي جميل بحثه بالدعوة إلى إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان من أجل إتمام الفكرة التي تؤسس لبناء نظام سياسي مماثل لما قال به فقهاء الليبرالية السياسية.

أما في الجزء الثالث الذي ورد تحت عنوان «في سبيل إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان»، يتحدث جميل عن تجارب إنشاء محاكم لحقوق الإنسان في أوروبا وأمريكا، موضحاً بشكل مفصل آليات اللجوء إليها ومن هي الجهات التي يمكنها ذلك. ثم يرسم بالتفصيل ذاته صورة المحكمة العربية لحقوق الإنسان التي يريد لها أن تنشأ، لما يجده فيها من خير كثير في مجال إقامة العدل وارتقاء دولة القانون وإعمال حقوق الإنسان العربي، وهو الحلم الذي راوده حتى وفاته عام ٢٠٠٢ من دون أن يكتمل أمامه.

وفي الفرع الرابع من القسم ذاته، يستعرض د. شعبان رسالة الجادرجي الكبير المنتقدة لسياسة «إسقاط الجنسية العراقية»، التي اتبعتها حكومة نوري باشا السعيد العاشرة (٢ آب/أغسطس ١٩٥٤ — ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥) إزاء مجموعة من السياسيين المعارضين لها آنذاك، ما عده الجادرجي عملاً منافياً للقانون الأساسي لسنة ١٩٢٥ الذي حرّم نفي العراقي إلى خارج البلاد، فضلاً عن كونه يتعارض كقرار مع المبادئ الحقوقية التي تعارف عليها رجال القانون في العالم.

تسمية عقد السلوك، الذي يجد في إطلاق أنماط الحريات أعلاه السبيل القويم لتعزيز قوة الدولة وقدراتها، وذلك ليبين لنا الكاتب مدى مساهمة الفجوة المعرفية العربية المتزامنة مع إغفال التمتع بالحريات، في تشتت الأمة وتشرذمها، وهي الفكرة ذاتها التي دافع عنها أحمد زويل، الحائز جائزة نوبل، في كتابه **عصر العلم**.

● الكتاب وثيقة مهمة لمن يريد أن يطلع على / أو يعالج مشكلات النفي والاستبعاد والتهميش وإسقاط الجنسية عن أبناء الشعب، وبخاصة في البيئات التي كثرت فيها الهجرات والتهجيريات. كما أنه محاولة ثانية من د. شعبان للتعريف بثقافة التسامح ونبذ العنف، وأهمية الوحدة الوطنية، بعد كتابه **فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي**.

● كما أنه نصيحة لإعادة تفعيل قراءة مبادئ «الشعبية» التي تبنتها جماعة الأهالي، وجعلها أساساً للعمل السياسي والمصالحة في العراق.

● ختاماً ينبغي القول إن هذا المؤلف هو عمل عامل أرقه ما يجري في بلده، حتى بان عمق الجروح على صفحات الكتاب وما بين حروفه ■

وأفراد الشعب اليوم كنصيحة مهمة لإصلاح ما يمكن إصلاحه بعد أن تعاظمت الزلات وكثرت الإسقاطات، وتراجعت الحقوق والحريات بشكل لا مثيل له. هذه دعوة مستوحاة من تجربة التيار المذكور لإصلاح ذات البين وعودة المياه إلى مجاريها، فضلاً عن كونه يأتي في مصاف مؤلفات مهمة وثقت لتاريخ العراق السياسي، كمؤلفات الحسني وبطاوولي و الزبيدي وفائز أسعد وعبد الزهرة الجوراني.

● كما أنه دعوة لتفعيل العمل بالنصوص الدستورية، التي من الواجب على مدونينا، قبل أي فرد آخر، الالتزام بها والتقيد بمضامينها من خلال العمل الجاد لبناء الدولة وفق أساسيات الحكم الصالح ومعايير.

● نلاحظ أيضاً أن هذا الكتاب ينطوي على دعوة غير معلنة لتفعيل مبادئ الحريات الأكاديمية والدفاع عن حرية الفكر والرأي وحرية البحث العلمي، انطلاقاً من رؤية ثاقبة أريد بها (بتقديري) تنبيه المتلقي إلى أن احتلال العراق مجدداً لم يتم ألا في عقد الألفية الثالثة الأولى، الذي أطلقت عليه الولايات المتحدة في سياساتها العامة الداخلية